

بحار الأنوار

[164] بيان: هذا الخبر لا يستقيم إذا حمل على مدة ملكهم لعنهم الله، لانه كان ألف شهر، ولا على تاريخ الهجرة مع بعد ابتناؤه عليه لتأخر حدوث هذا التاريخ عن زمن الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولا على تاريخ عام الفيل لانه يزيد على أحد وستين ومائة، مع أن أكثر نسخ الكتاب أحد وثلاثون ومائة، وهو لا يوافق عدد الحروف وقد اشكل علي حل هذا الخبر زمانا حتى عثرت على اختلاف ترتيب الاباجاد في كتاب عيون الحساب، فوجدت فيه أن ترتيب، أبجد عند المغاربة هكذا: أبجد، هوز، حطي، كلمن، صغفض، قرست، ثخذ، طغش، فالصاد المهملة عندهم ستون، و الضاد المعجمة تسعون، والسين المهملة ثلاثمائة، والطاء المعجمة ثمان مائة، والغين المعجمة تسعمائة، والشين المعجمة ألف، فحينئذ يستقيم ما في أكثر النسخ من عدد المجموع، ولعل الاشتباه في قوله: والصاد تسعون من النساخ لظنهم أنه مبني على المشهور، وحينئذ يستقيم إذا بني على البعثة، أو على نزول الآية كما لا يخفى على المتأمل، والله يعلم

2 ج: من سؤال الزنديق الذي سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسائل كثيرة: أن قال: كيف يعبد الله الخلق ولم يروه؟ قال (عليه السلام): رأته القلوب بنور الايمان، وأثبتته العقول بيقظتها إثبات العيان، وأبصرته الابصار بما رأته من حسن التركيب وإحكام التأليف، ثم الرسل وآياتها والكتب ومحكماتها، واقتصرت العلماء على ما رأته من عظمتهم دون رؤيته، قال: أليس هو قادرا أن يظهر لهم حتى يروه ويعرفوه فيعبدوا على يقين؟ قال: ليس للمحال جواب، قال: فمن أين أثبت أنبياء ورسل؟ (2) قال (عليه السلام): إنما لما أثبتنا أن لنا خالقا صانعا متعاليا عنا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع حكيما لم يجزأ أن يشاهده خلقه ولا أن يلامسوه ولا أن يباشرهم و _____ (1) في نسخة: للمحيل وفي أخرى: للمحل. (2) أي من أين أثبت وجوب إرسال الانبياء والرسل أخرجه الكليني قدس سره في كتاب الكافي في باب الاضطرار إلى الحجة باسناده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس بن عمر الفقيمي عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) من قوله: (فمن أين أثبت) إلى قوله: (وجوب عدالته) (*).